الطلاق في المجتمع الجزائري: تمثلات العلاقة الزواجية لدى المرأة الجزائرية بين القدسية والتشيؤ

الطالبة صباح زين [1]، أ.د.بن عيسى محمد المهدي[2]

[2.1]جامعة قاصدي مرباح ورقلة " الجزائر"

[2.1]التحول التشكلات الاجتماعية وأثره على الهوية والفعل الاجتماعي للمجتمعات في طريق النمو

elhadibenaissa@yahoo.fr[2]

تاريخ الاستلام : 10-12-2020؛ تاريخ المراجعة : 23-04-2021 ؛ تاريخ القبول : 31-10-2021

ملخص:

ليتسنى للباحث في علم الاجتماع أن يكون قريبا من الواقع الاجتماعي وأن ينقله كما هو، كان حري به أن يتجه إلى الفهم لا الوصف، أي أن يعتمد على فهم الظواهر الاجتماعية أكثر من مجرد الاكتفاء بتوصيفها فقط، وبناء على ذلك جاءت هذه الدراسة بغرض محاولة فهم ظاهرة الطلاق من منظور مختلف عن ما سبق البحث فيه، هذا من جهة ومن جهة ثانية فهدف الدراسة الأساسي هو فهم طبيعة العلاقة التفاعلية بين الزوجين وبين مجال تفاعلهم الأسري والمجالات الاجتماعية الأخرى، والوقوف على التمثلات التي تحملها المرأة عن العلاقة الزواجية، والتعرف على آلية اعادة انتاج العلاقة الزواجية، ولهذا فإن فهم هذه العلاقة وتفسيرها يتطلب أدوات نظرية ومنهجية علمية دقيقة تسمح للباحث أن يغوص في ذاتية المبحوث ويفهم أفعاله وتفاعلاته ويصل إلى النماذج الثقافية التي تحكم هذه الأفعال والتفاعلات وبالتالي الوصول إلى الهوية التي يحملها، بتجاوز الطرح الكلاسيكي لظاهرة الطلاق وتأسيس لفهم سوسيولوجي أكثر عمقا ودقة والوقوف على حقائق علمية وواقعية فيما يخص التمثلات الاجتماعية للطلاق وإنتاج أوإعادة انتاج العلاقة الزواجية في الأسرة الجزائرية.

الكلمات المفتاح: تمثلات العلاقة الزواجية؛ الطلاق؛ القدسية؛ التشيؤ؛ المجال الأسري؛ العلاقة العمرانية.

Abstract:

In order to be close to the social reality and convey it as it is,the sociologist should have turned to understanding, not describing. that is to rely more on understanding social phenomena than merely describing them. and for that reason, this study came to try to understand the phenomeno of divorce from different perspective from what was previously discussed, on one hand and on the other hand, the main aim of the study is to understand the nature of the interactive relationship between spouses and the field of their family interaction and other social field. As well as to find out the representations that women carry about the mechanism of reproducing the marital relationship. Therefore, understanding and explaining this relationship requires accurate scientific theoretical and methodological tools that allow the researcher to delve into the subjectivity of the researcher, understand his actions and interactions, and reach the cultural models that govern these actions and interactions. besides this to occeiss to the identity he holds, By going beyond the classic presentation of the phenomenon of divorce, establishing a deeper and accurate sociological understanding, and standing on scientific and realistic facts regarding social representations of divorce and the production or reproduction of the marital relationship in the Algerian family.

Key words: the Marital relationship representations ,Divorce, Sacredness, Reiification, The Family's social space, Urban relationship.

I- مقدمة :

يعتبر الطلاق من بين الموضوعات التي نالت اهتمام العديد من الباحثين وفي عدة مجالات مختلفة، فمنها من كانت في الجانب القانوني، الجانب الديني، والجانب الاجتماعي وغير ذلك، ومع التطور الملحوظ للظاهرة وكذا تزايد أشكالها، قابله من ناحية أخرى زيادة أيضا في الاهتمام بها ودراستها وسعي كبير لمعرفة عوامل أو مسببات تزايدها، فالتركيز على دراسة هذه الظاهرة من مقاربة مختلفة أو بطرح مختلف سيجعلنا نفهم حقيقة الظاهرة فعليا وأبعادها على المستوى الخاص وعلى المستوى العام للمجتمع ككل، وهذا ما يوضح لنا الأهمية العلمية والعملية لهذه الدراسة، التي ورغم تعدد الدراسات التي أقيمت حولها غير أنها مزالت بحاجة إلى الدراسات السوسيولوجية المتسمة بالفهم أكثر من وقوفها عند الوصف فقط، فالدراسات في العلوم الاجتماعية اكتفت بوصف الظاهرة وعرضها على شكل احصائيات وأرقام وتحليل ظاهري لبعض العوامل المرتبطة بها، أما الدراسات السوسيولوجية فاقتصرت على دراسة الظاهرة من الخارج وأهملت دراسة الفرد الحامل للظاهرة، لذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها فهم المعاني التي تحملها وتشكلها المرأة عن العلاقة الزواجية، ومعرفة طبيعة الهوية التي تحملها، وهل وصلت لتشكيل هوية خاصة بمجالها الأسري (أسرتها الخاصة هي وزوجها)، أم انقطعت ولم تعد إنتاجها من جديد، وهذا يتسنى لنا من خلال فهم أفعالها وممارساتها اليومية التي أنتجتها أو أعادت إنتاجها في مجالها الأسري الجديد، وهذا ما غفلت عنه بقية الدراسات السوسيولوجية السابقة.

1- الطلاق في الدراسات السوسيولوجية:

من خلال القراءات التي قمنا بها للدراسات التي تناولت ظاهرة الطلاق اتضح أن معظم هذه الدراسات وعلى اختلاف المكان أو الزمان الذي تمت فيه، وسواء كانت دراسات أجنبية، أو عربية أو حتى جزائرية فأغلبها كان لها تشابه كبير من حيث طريقة عرض الظاهرة ومحاولة فهمها، **فالدراسات الأجنبية** ركزت على الطلاق من خلال الحديث عن الأسباب المؤدية لحدوثه، أي أنها ربطت ظاهرة الطلاق بعدة أسباب أهمها، فقدان عنصر التفاهم بين الزوجين، النزاع حول الأدوار التي يقوم بها كل من الرجل والمرأة، المشكلات والأزمات المالية، صغر سن المتزوجين وعدم نضجهم وغيرها من الأسباب، من ناحية أخرى نجد أن **الدراسات العربية** أيضا لم تختلف هي أيضا عن الدراسات الأجنبية من حيث تناولها لظاهرة الطلاق، فهذه الدراسات أيضا اهتمت بالطلاق من خلال التطرق إلى الأسباب المؤدية لحدوثه كالسكن مع أهل الزوج، التدخلات التي يتعرض لها الزوجين داخل الأسرة، عدم التوافق الفكري وغيرها، كما أنها ركزت أيضا على عامل التغير الاجتماعي والآثار التي خلفها على الأسرة كالتطرق مثلا لعامل تعليم المرأة، وخروجها للعمل وما نتج عن هذا العامل من المطالبة بسكن فردي مستقل عن العائلة الكبيرة، الملاحظ هنا أن نقطة الاختلاف بين المجتمعات الغربية والمجتمعات العربية في تناولها للطلاق هو أن المجتمعات العربية أعطت أهمية كبيرة للتغيرات التي حدثت ومدى تأثيرها على زيادة حالات الطلاق، وهذا ما لم تركز عليه الدراسات الأجنبية كثيرا لأن هذه المجتمعات هي عادة من قامت وبادرت بالتغيير، فلم يكن هذا اشكالا بالنسبة لها بقدر ما مثله ذلك في المجتمعات العربية التي تتميز في الغالب بثقافة شبه موحدة يغلب عليها طابع المحافظة والالتزام، فظاهرة التغير في المجتمعات العربية لم تقتصر فقط على بعض الجوانب في المجتمع بل وصلت إلى محتوى الدراسات العلمية المنجزة ضمن هذه المجتمعات التي لطالما كان التغير الاجتماعي فيها عامل أساسيا في تفسير عدة ظواهر اجتماعية، من ناحية أخرى نجد أن **الدراسات السوسيولوجية الجزائرية** لم تبتعد هي أيضا عن المنحى الذي انتهجته باقي الدراسات في تناولها لظاهرة الطلاق، فنجد أنها تشابهت مع الدراسات الأجنبية وحتى العربية في دراستها للطلاق، مع وجود بعض الاختلافات التي عادت للخصائص التي تميز بها المجتمع الجزائري عن غيره من المجتمعات الأجنبية والعربية، فكانت دراسة الطلاق مرتبطة بشكل كبير بالجانب الاحصائي الرقمي من خلال عرض لمراحل تطور الظاهرة في الجزائر على فترات زمنية مختلفة، كانت أغلبها تعرض على أساس الفترة الاستعمارية التي مرت بها الجزائر، فكان تتبع ظاهرة الطلاق في أغلب الدراسات الجزائرية من خلال ثلاث مراحل هي مرحلة ما قبل

الاستعمار وكيف كانت وضعية الأسرة الجزائرية في تلك الفترة، ثم مرحلة الاستعمار والتغيرات التي شهدتها الأسرة في تلك الفترة الزمنية، وأخيرا المرحلة الثالثة وهي مرحلة ما بعد الاستقلال، فدراسة الطلاق إذن في المجتمع الجزائري ربط بالمرحلة الاستعمارية في أغلب الدراسات الاجتماعية وربط أيضا بعدة عوامل اجتماعية واقتصادية أخرى، الملاحظ إذن من خلال هذه الدراسات أنها تشابهت كثيرا في تناولها لظاهرة الطلاق هذا التناول الذي كان يتميز بالتنوع والزخم الكبير من حيث التراث النظري، إلا أنه في حقيقة الأمر لم يقف فعلا على فهم الظاهرة، فبالرغم من الاهتمام الكبير بالظاهرة من مختلف جوانبها إلا أن ذلك الاهتمام لم ينعكس على الواقع الاجتماعي، هذا الواقع الذي يجعلنا كباحثين نبحث دائما عن تفسير واقعي وفعلي لما يدور فيه، كم كبير من التراث النظري لدراسة ظاهرة الطلاق كان حري به أن يجعل منحى الظاهرة على الأقل ثابت في نقطة واحدة، إن لم نقل أنه كان من المفترض أن يجعل منه يتراجع أو يتوقف عن تلك الزيادة الكمية والكيفية، فهذا يجعلنا بصفة مستمرة نبحث عن اجابات وتفسيرات واقعية للتزايد الكبير في احصائيات الطلاق رغم كل ما أقيم حولها من دراسات وبحوث.

2- الطلاق في النظريات السوسيولوجية:

عبرت النظريات السوسيولوجية الوظيفية في جملتها عن «نموذج دراسي تم اشتقاقه عند استخدام المماثلة بين المجتمعات الإنسانية والكائنات البشرية، وهو يركز على دوافع الفاعل- الإنسان- في الموقف، وهو يعد نموذجا ذاتيا إذ يفهم السلوك في نطاق معناه الذاتي عند الفاعل، فالأفراد من وجهة نظر هذه النظرية يمارسون أنواعا شتى من الأفعال، وأثناء أدائهم يتبادلون العلاقات فيما بينهم وإذ رأى من الضروري المحافظة على هذه العلاقات الاجتماعية فلا بد لهم من وجود أنواع أخرى من النشاطات الجزئية التي تكون هادفة إلى الحفاظ على الكل، أي بناء المجتمع الذي توجد فيه ومن خلاله». (عبد الباسط عبد المعطي، 1998، ص 103)، الملاحظ أن البدايات الأولى للنظرية الوظيفية أنها كانت نموذج للدراسة تم اشتقاقه من خلال المماثلة بين المجتمعات الانسانية والكائنات البشرية، شكل هذا النموذج لفترات زمنية طويلة ميدانا للدراسات، فالمماثلة العضوية كان تعني أن المجتمع يشبه في شكله ووظائفه للكائن البشري الذي يحتوي على عدة اعضاء، تعمل هذه الأجزاء الفرعية دائما لصالح الكل ويكون هدفها هو المحافظة على التوازن والثبات، فحسب الباحث فهمي عبد العزيز، «النظرية الوظيفية تسعى دائما إلى تنظيم المجتمع واستقراره ولها نظام متكامل واتفاق بين أعضائها على أساس من القيم الثابتة كما تدعو إلى أن كافة عناصر النسق الاجتماعي مثل المدرسة، والعائلة، والدولة يجب أن تتجه إلى تكملة بعضها البعض إذ أن كل عنصر يساعد في المحافظة على الاستقرار الكلي فعلى سبيل المثال وظيفة العائلة هي تنظيم السلوك الجنسي، ونقل القيم الاجتماعية إلى الأطفال وتتولى عناية الشباب والمسنين الذين لا يستطيعون العيش بغير ذلك». (فهمي، عبد العزيز، 2000، ص 52)، فالمجتمع حسب هذه النظرية إذن مقسم إلى عدة أنساق فرعية تساهم كلها في المحافظة عليه وعلى توازنه، «أما فيما يخص الأفراد في المنظور الوظيفي فإنهم يستجيبون لمتطلبات مجتمعاتهم ويجدون مكانهم في إطار النظام الاجتماعي العام وهم يتجهون إلى الارتباط بذلك الوضع الذي يحدده المجتمع لهم، أنهم يستطيعون التغيير لكن هذا التغيير لابد أن يتم بالطريقة التي يرسمها المجتمع لهم ويحددها ومن ثم فإن المجتمع بالنسبة للاتجاه الوظيفي هو العنصر الفاعل والنشط في التاريخ، بينما دور الأفراد يتسم بالتبعية والسلبية، إن الأفراد خاضعون إلى حد بعيد إلى الضغوط التي تفرضها مجتمعاتهم عليهم حتى يتمكنوا من الامتثال للتوقعات الاجتماعية وهم في معظم الأحيان يعكسون في تصرفاتهم هذه الضغوط التي يطيعونها ويمتثلون لها، وحتى إن أراد البعض أن يتصرف وفقا لإرادته وبطريقة مختلفة فإن هذا التصرف الفردي يمتثل في نهاية الأمر للتعريفات الاجتماعية لما هو مقبول ومسموح به وما هو مرفوض ومكروه بالنسبة للمجتمع، إن الأفراد بالنسبة للاتجاه الوظيفي هم مجرد أدوات للمجتمع وملكيات خاصة له» (محمود عودة، ص 92)، فالأفراد إذن ضمن هذا المنظور لا ينالون نفس الاهتمام الذي تعطيه النظرية للمجتمع باعتباره نسق كلي، وهذا ما

أشار إليه دوركايم وهو أحد أهم المنظرين لهذه النظرية حين قال: "أن الفرد هو محطة الوصول وليس محطة المغادرة" بالنسبة لهذه النظرية.(مصطفى خلف عبد الجواد، 2002، ص 52)، وكمحاولة لفهم ظاهرة الطلاق من خلال المنظور الوظيفي نستطيع أن نأخذ الأسرة كأحد الأنساق الفرعية، هذا النسق له مجموعة من الوظائف يجب أن يقوم بها وأن لا تحيد هذه الوظائف عن هدفها الأساسي وهو المحافظة على توزان المجتمع، ولتكن ظاهرة الطلاق كأحد المعيقات ضمن هذا النسق الفرعي، فحسب هذه النظرية فالأسرة التي يظهر فيها الطلاق لا تعتبر نسقا مؤديا لوظائفه بالشكل الكامل، ولكي ينظر لها عكس ذلك وجب أن لا يكون فيها أي خلل وظيفي، و حسب الباحث ابراهيم عبد الله ناصر "فنسق الأسرة هذه الحالة ما عليه إلا أن يرفض هذا الأمر أو يتوافق معه ويستدمجه في نطاقه". (إبراهيم عبد الله ناصر،2011، ص 339)، فالطلاق إذن من هذا المنظور الوظيفي، لا يمكن النظر إليه إلا من خلال كونه يشكل خطرا على التوزان الذي يسعى إليه المجتمع، فتناول ظاهرة الطلاق هنا كان من ناحية توصيفية أكثر منه سعي لتفسير كيفية حدوثها أو تزايدها، حيث تم وصف الطلاق كأحد أنواع الاختلالات التي قد تصيب المجتمع، لكن لم يسعوا إلى تفسير كيفية وآلية حدوثها.

تضمنت النظرية التبادلية في علم الاجتماع بعض المفهومات الأساسية التي تشكل العناصر الرئيسية في هذه النظرية «ويحدد ريتشارد اميرسون **(Richard Emerson)**، بعض هذه المفهومات الأساسية التي تستخدم في نظرية التبادل الاجتماعي والتي تعبر عن أهم القضايا التي تثيرها هذه النظرية، ومن أهم هذه المفهومات: مفهوم الفاعل وعلاقة التبادل والقيمة والمكافأة والبدائل والتكلفة والاعتماد والتوازن والقوة والفوائد والموارد والمصادر، وتتضمن نظرية التبادل الاجتماعي بعض القضايا أو الافتراضات الأساسية حول طبيعة الانسان وطبيعة المجتمع وكيفية أدائه لوظائفه»، فهذه النظرية إذن تختلف عن النظرية الوظيفية وكيفية تناولها للظواهر الاجتماعية، فالنظرية الوظيفية اهتمت بالشكل العام للمجتمع وأهملت الفرد، في حين أن النظرية التبادلية اتجهت نحو الفرد وركزت عليه كأساس للقيام بعلاقات اجتماعية تبادلية، يكون أساس هذه العلاقات هو العائد المادي والمكافآت، «حيث تقوم هذه النظرية على أساس أن الأفراد يتفاعلون مع بعضهم البعض نظرا لأنهم يحصلون عن طريق التفاعل على بعض المكافآت الاجتماعية فالأفراد يستمرون في علاقاتهم الاجتماعية طالما أن هذه العلاقات تحقق لهم بعض الفائدة التي تفوق التكلفة التي تترتب عليها» (طلعت،كمال، ص 173-175).

إذن فهي النظرية دائما ما تفسر العلاقات الاجتماعية على أساس المقابل، سواء كان المقابل يمثل الجانب المادي من أرباح ومكافآت وعوائد، أو من خلال الجانب غير المادي «كأن يحصل الفرد ضمن هذه العلاقة على الربح النفسي» (سامية، ربيعة، 2017،ص 60)، سنأخذ هنا العلاقة الزوجية كأحد أنواع العلاقات الاجتماعية، فالعلاقة الزوجية التي تجمع بين الزوج والزوجة وجب أن تكون علاقة تعود على طرفيها بعائد وربح مادي، الربح المادي هنا لا يشمل فقط الجانب النقدي للمال، بل يشمل أيضا جوانب أخرى كالجانب النفسي وما تخلفه هذه العلاقة على طرفيها من ربح نفسي واشباع للحاجات، ومن أمن ونفوذ وعواطف وخدمات اجتماعية، وإذا لم تتوفر هذه الشروط أو هذا العامل فالطرف الآخر غير المتحصل على العوائد أيا كان نوعها سيعمل على انهاء هذه العلاقة ويسعى للبحث عن من يوفر له تلك العوائد والأرباح والمكافآت التي لم يستطع الحصول عليها في علاقته الأولى مع شريك حياته، الملاحظ هنا، أن الطلاق تم ربطه ببعض العوامل والمتغيرات الاقتصادية أو النفسية، فهذه النظرية هنا لا تختلف عن النظرية الوظيفية من حيث كونها اهتمت بالظاهرة من الجانب التوصيفي السببي ولم تتجه نحو المعنى الحقيقي لها، فالتسليم بهذه المنطلقات الفكرية لنظرية التبادل الاجتماعي يجعلنا بعيدين كل البعد عن واقع مجتمعاتنا العربية وبالأخص الاسلامية في تفسيرها للظاهرة، فالمحتمل أن تكون هذه النظرية مناسبة لطبيعة المجتمعات الغربية نظرا لسيادة القيم المادية على أساس قيم أخرى، وبالتالي فهي لا تتلاءم وطبيعة مجتمعاتنا.

اعتبرت النظرية السوسيولوجية التفاعلية الرمزية أحد أشهر نظريات الفعل، «وأن التفاعلية الرمزية هي الطريقة في التعبير لتحديد أو تعريف الموقف بواقعية من خلال رؤية الملاحظ وفي الواقع أن الأفراد عندما يحددون المواقف بصورة واقعية، فإن للواقع نتائجه المرتبطة به، فلقد أطلق مسمى التفاعلية على الرؤية التي تدل بوضوح على أنماط النشاط الإنساني التي تعتبر عناصرها ضرورية من أجل فهم الحياة الاجتماعية ووفقا لتصور التفاعلية الرمزية، فالحياة الاجتماعية معرفيا هي التفاعل الانساني أو البشري من خلال استخدام الرموز والإشارات» **(طلعت،كمال، ص 133- 134)**،

فهذه النظرية إذن اتخذت منحى آخر في تحليلها للظواهر الاجتماعية، فهي تتجه نحو فهم الحياة الاجتماعية وفهم المجتمع من خلال افتراضات قامت عليها هذه النظرية مؤداها بأن الحياة الاجتماعية تفهم من خلال سياق من المعاني والرموز التي يتفاعل بها الأفراد داخل مجتمعاتهم، فالأفراد في هذه النظرية عنصر أساسي يدخل ضمن العملية التفاعلية، «والتفاعل هنا يكون له طريقتان، فكما يقول الباحث داحي اسماعيل، فنحن علينا فقط أن نفهم أن فعل شخص ما يكون نتاجا لسلوك شخص ما آخر، وإنما يجب أن نفسر التأثير على الفاعل الذي يكون سلوكه مفسرا بأساليب معينة».

(داحي اسماعيل،2014، ص 24-25)،

إشارة منه هنا إلى الدور والتوقع، حيث يرى ميد «أن البشر يعتمدون على رموز وتفاهمات ومواضعات مشتركة في تفاعلهم بعضهم مع بعض، ولأن البشر يعيشون في عالم زاخر بالرموز، فإن جميع عمليات التفاعل بين الأفراد تشتمل على تبادل الرموز. إن التفاعلية الرمزية توجه انتباهنا إلى تفضيلات التفاعلات الشخصية والطريقة التي تتم بها هذه الترتيبات لإعطاء المعنى لما يقوله ويفعله الآخرون». **(أنتوني غدنز، ص 75-76)**

هذا من ناحية الفرد، أما من ناحية المجتمع «فتنظر النظرية التفاعلية الرمزية له كونه شبكة معقدة من الأفعال الفردية والتفاعلات بين الأفراد، وأن جميع هذه الأفعال والتفاعلات منظمة ومراقبة ومدفوعة بالعضوية الجماعية بما يترتب عليها من أدوار وتوقعات لهذه الأدوار، ويستمر المجتمع في أداء مهامه وفي البقاء من خلال عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد حتى يصبحوا قادرين على مواجهة التوقعات». **(محمود عودة، ص98)**

فالمجتمع حسب هذه النظرية يشكله مجموعة من الأفعال والتفاعلات التي تتم بين أفراده، يكون أساس تلك الأفعال العضوية الجماعية، والتي تتشكل من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، إلا أن توقع الأدوار حسب النظرية التفاعلية الرمزية قد لا يتم بالشكل الصحيح في بعض الأحيان، يحدث ذلك خاصة في حالة اختلاف البيئات الرمزية واختلاف المعاني لتلك الرموز، هذا ما ينجر عنه عدم قدرة الفرد على التوقع، حيث تفسر الباحثة علياء حسن ذلك في قولها: «أن المهتمين بدراسة الأسرة يركزون على طبيعة الاختلاف بين العالم الرمزي للزوج والزوجة، وتأثير هذا الاختلاف على تحديد توقعات أدوارهما وعلى مجريات التفاعل بينهما، ولقد أكدت الدراسات في هذا الصدد أنه كلما كان العالم الرمزي مختلفا ومتباينا (كما يحدث في الزيجات بين أفراد ينتمون إلى بيئات لغوية وثقافية مختلفة)، كلما تبلورت توقعات الأدوار بينهما بشكل ضعيف وبطيء، وكلما شهد التفاعل بينهما ضروبا من التوتر والصراع، ويحدث العكس في حالة اشتراك الطرفين في عالم رمزي واحد» **(علياء، حسن، أحمد، 1988، ص34)**

«ولا يقتصر اهتمام التفاعليون بالأدوار والتوقعات فقط بل يهتمون أيضا ببعض المشاكل مثل المراكز وعلاقات المراكز الداخلية التي تصبح أساس أنماط السلطة وعمليات الاتصال وعمليات الاتصال والصراع وحل المشاكل واتخاذ القرارات والمظاهر المختلفة الأخرى لتفاعل الأسرة والعمليات المتعددة التي تبدأ بالزواج وتنتهي بالطلاق**». (بهاء الدين خليل تركية، 2004،ص 61)**،

فهذه النظرية ترى أن المجتمع عبارة عن عالم مليء بالرموز والمعاني، كلما كانت هذه الرموز والمعاني مشتركة بين الأفراد كلما كان هناك تفاعل قوي بينهم، والعكس بالعكس، فاختلاف البيئات الرمزية واختلاف المعاني يجعل أحد

طرفي العملية التفاعلية غير قادر على توقع الدور الذي سيشغله الطرف الآخر، وبالتالي تكون عملية التفاعل ضعيفة، وعلى ضوء ذلك فالزوج والزوجة إذن سيعملان على تشكيل أسرة وتعتبر هذه الأسرة كمجال للتفاعل أو بيئة رمزية يتم ضمنها التفاعل، كلما كان الزوجان يحملان نفس الرموز ونفس المعاني، كلما كان هناك تفاعل قوي بينهما، أي أنهما سيكونان على درجة كبيرة من التفاهم والانسجام ولن يكون هناك عوائق كبيرة تعيق استمرارية زواجهم والعكس بالعكس، فكلما كان هناك اختلاف في الرموز والمعاني التي يحملها الزوجين، كلما ظهرت بينهما عوائق جراء عدم قدرتهم معا أو قدرة أحدهما على توقع دور الطرف الآخر، وبالتالي التفاعل هنا سيكون ضعيفا ومن الممكن أن يستمرا بهذه الطريقة التفاعلية أو يلجأ أحدهما أو كلاهما لإنهاء هذا التفاعل واللجوء إلى الطلاق.

كانت أغلب الدراسات الاجتماعية السابقة تنطلق في تناولها لظاهرة الطلاق من الوصف، في حين أتت دراستنا هذه في محاولة منا لتجاوز الوصف من الخارج والاهتمام بالظاهرة الاجتماعية على أساس كونها بنية اجتماعية، توجهنا نحو الفهم، هذا الفهم يقودنا إلى التركيز على الفرد كوحدة للدراسة، هذا الفرد الذي غالبا ما يكون حاملا للمجتمع في داخله وفي ذاته، فتوجهنا السوسيولوجي إذن لا ينتقل من الكل إلى الجزء كما فعلت باقي النظريات الاجتماعية، بل سننطلق من الجزء لنصل إلى فهم وتفسير الكل، وليتسنى لنا ذلك وجب لنا أن نتبنى مقاربة بحثية على أساسها تتم الدراسة بطريقة علمية ومنهجية، والمقاربة الأنسب لتناول الموضوع الحالي هي **مقاربة الهوية والمجالات الاجتماعية**، فأساس هذه المقاربة «**قائم على فهم السياق الموضوعي والخارجي انطلاقا من المعاني الذاتية التي يعطيها المبحوث لهذا السياق الموضوعي الخارجي وعلى هذا الأساس فالباحث عليه أن يقوم بعملية توليد المعاني الذاتية التي يعطيها المبحوث لمختلف الموضوعات الخارجية سواء كانت اجتماعية أو مادية والتي على أساسها يتفاعل ويقوم بأفعاله تجاه ذاته وتجاه الآخرين الذين يتفاعلون معه وكذا تجاه المجال العمراني المتواجد فيه**»، «فنحن في مقاربتنا نريد أن نفهم المعاني التي تحكم أفعال وتفاعلات الأفراد في المجالات الاجتماعية المتعددة ويعملون على انتاجها أو اعادة انتاجها وأصبحت تطبع هوياتهم في علاقاتهم بالمجالات التفاعلية وكذلك في علاقاتهم بمجالاتهم العمرانية، لأننا نعتقد أن الفرد يقوم بممارساته وفق ما تعنيه له الموضوعات المختلفة المطروحة أمامه سواء كانت موضوعات مجردة أو ممارسة أو فعل تجاه ذاته أو تجاه الآخرين أو تجاه المجال العمراني المتواجد فيه أو الموضوعات المجردة».**(بن عيسى، بغدادي، 2019، ص4)**،

فالهدف إذن هنا من هذه الدراسة هو فهم المعنى العام الذي يحيط بالظاهرة وذلك من خلال استخراج المعاني التي يحملها هؤلاء الأفراد، وجاء تركيزنا على الفرد بدلا من المجتمع كوحدة للدراسة،«**لأن الفرد المتعدد أصبح منتوج مجالات التفاعل المتعددة والمتنوعة وحتى المتناقضة، وبالتالي الانسجام في هذه الوحدة لا يأتي من خارج الفرد (خارج الهوية)، وإنما يأتي من قدرة الفرد على اختيار المعاني والتفاعلات التي تحقق له هذه الوحدة، وهذا الانسجام في الذات». (بن عيسى، بوسحلة، ص 522-523)**، فهذه المقاربة البحثية المتبناة في الدراسة ترتكز على عدة مفاهيم وهي:

1- النموذج الثقافي:

الذي هو عبارة عن مجموعة من القيم والمعاني والرموز التي يحملها الفرد، عادة ما يتم تشكل هذا النموذج من خلال عملية التنشئة التي يتلقاها الفرد في مراحله العمرية الأولى ويستمر في تشكيله من خلال عدة محطات يمر بها هذا الفرد طيلة حياته، ويعرفه بن عيسى بأنه: "مجمل التصورات والتمثلات التي يكونها الفرد عن ذاته وعن المجال أو المجالات التي يتفاعل معها سواء كانت اجتماعية أو عمرانية ويضم كذلك مجمل الموارد والعوائق التي تواجه أفعاله وتفاعلاته سواء بعلاقته بالمحيط العمراني الذي يعيش فيه أو علاقاته بالمجالات التي يفاعل معها ومنها تتشكل لديه ولدى الآخرين الهوية الذاتية والجماعية التي يعمل على إنتاجها بوعي أو بدون وعي". (بن عيسى، 2013، ص 09).

2- السلطة:

تعتبر السلطة عملية تفاعلية للإفراز التفاعلات في مجال اجتماعي تفاعلي ما، والسلطة هنا لا تعني في معناها الجانب المادي فقط بل تتعداه إلى الجانب المعنوي أي انتاج المعاني في مجال التفاعل، وعليه لمعرفة مركز سلطة الفرد الحامل للظاهرة داخل المجال الاجتماعي لابد من الإلمام بما يلي:

2-1- نوع رأس المال: وقد يكون إما رأس مال مادي، أو رأس مال رمزي، أو رأس مجال اجتماعي.

2-2- معرفة عمل صاحب السلطة: وذلك من خلال تحديد عمله كمنتج للسلطة، أو موزع للسلطة فقط أو منتج وموزع للسلطة معا.

3- المجال العمراني:

ويعرف **المجال العمراني** بأنه "كل معطى جغرافي بكل مقوماته الطبيعية والاقتصادية ويتضمن المنتوج العمراني التفاعلات التي تتم في المجالات الاجتماعية ثم يصبح ذلك نتاجا لها".

4- **المجال الاجتماعي:**

"المجال الاجتماعي يعني الحقل الذي يتم فيه التفاعل بين المعني ومحيطه الاجتماعي، "والمجال الاجتماعي يختلف عن المجال العمراني لأن هذا الأخير عبارة عن منتوج للتفاعلات التي تتم في المجال الاجتماعي ثم يصبح بعد ذلك نتاجا لها". (بن عيسى، بوسحلة، ص 520)، "فالمجال الاجتماعي إذن لا يمكن تحديده نظريا من طرف الباحث بل يتحدد وفق المعاني التي يعطيها المبحوث له، فهو المعنى الثقافي الذي من خلاله يتفاعل المعنيين ويعملون عن طريق تفاعلاتهم اليومية على إنتاجه وإعادة إنتاجه". (بن عيسى، 2013، ص08).

5- الهوية:

هي «الوعاء الحامل والمتضمن لنسق المعاني في لحظة معينة من تفاعلات الفرد التي تمكنه من ضبط علاقاته بذاته وبالموضوعات الخارجية سواء كانت اجتماعية، أو غير اجتماعية وهيكلتها على ضوء ذلك، أو هي محصلة المعاني التي يكونها الفرد عن ذاته وعن الموضوعات الأخرى انطلاقا من خبراته التفاعلية»، فهي تعني إذن المعاني الحقيقية التي يحملها الفرد عن ذاته ومن خلالها يتفاعل ويتم التفاعل معه على أساسها.

II - الطريقة والأدوات :

كانت الدراسة الاستطلاعية هي أول الخطوات الميدانية في البحث فسمحت لنا بالتعرف على ميدان البحث عن قرب والتقرب أكثر من مفردات الدراسة، وكانت أيضا كمحاولة منا لاختبار مدى تلائم الأدوات البحثية مع طبيعة مجتمع الدراسة، وتمت الدراسة الاستطلاعية على مرحلتين، حيث كانت المرحلة الأولى بداية من من شهر أوت 2018 وقمنا خلال هذه المرحلة بالدراسة الاستطلاعية للميدان، أما المرحلة الثانية فكانت في الفترة الممتدة بين 2018/10/13 إلى غاية 06/03 /2019، كمرحلة أولى لدراسة مجالات الدراسة وتحديدها، وتم إجراء المقابلات الميدانية مع مفردات البحث في الفترة مابين شهر جويلية إلى غاية ديسمبر 2019. فمن خلال اجراء المقابلات الأولية مع مفردات البحث توصلنا إلى تحديد المجالات التي ستتم فيها الدراسة.

1.المنهج المستخدم:

اعتبرت مرحلة اختيار المنهج أحد أهم الخطوات البحثية التي تسمح لنا فيما بعد بالقيام بالدراسة على أساس منهجي علمي يتناسب والظاهرة موضوع الدراسة، ولأننا نتبنى مقاربة الهوية والمجالات الاجتماعية والتي تسعى إلى فهم الواقع الاجتماعي انطلاقا من المعاني التي يحملها الأفراد فإن المنهج المناسب لهذه المقاربة ولهذه الدراسة هو المنهج الكيفي، فالمنهج الكيفي حسب موريس أنجرس، "يهدف إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة وعليه ينصب الاهتمام هنا أكثر على

حصر معنى الأقوال التي تم جمعها أو السلوكات التي تمت ملاحظتها، لهذا يركز الباحث أكثر على دراسة الحالة أو عدد قليل من الأفراد". **(موريس أنجرس، ص 100-101)**،

فالمنهج الكيفي يختلف عن المنهج الوصفي من حيث أن المنهج الوصفي يذهب للتوصيف ويسعى الباحثون من خلاله إلى تكميم الظاهرة محل الدراسة وترجمتها على أساس الإحصاءات والأرقام، في حين أن هدف المنهج الكيفي هو الفهم أي فهم الظاهرة المدروسة، فهم متغيراتها، فهم مكان تواجدها وكل ما يتعلق بها، وليتسنى لنا فهم الظاهرة محل الدراسة تبنينا كما ذكرنا سابقا المنهج الكيفي لأنه الأنسب في تحليله لظاهرة الدراسة، وحسب ماكس فيبر، **فإن سوسيولوجيا الفهم** عنده تقوم على منهجية تتضمن ثلاث فترات نوعية وهي **الفهم** أي **فهم المعاني التي يعطيها الفرد لأفعاله** ثم يأتي بعد ذلك **التأويل** أي **تأويل المعاني المفهومة من طرف الذات الفاهمة أي نقلها من معاني المعرفة واللغة العامية البسيطة إلى معاني اللغة العلمية من طرف الباحث**، فمرحلة التأويل بالنسبة لنا كباحثين في علم الاجتماع تعني فهم المعاني انطلاقا من التراث السوسيولوجي والمقارباتي لمقولاتنا العلمية والمنهجية، وهي المجال العمراني، المجال الاجتماعي، النموذج الثقافي، الهوية، المعاني الذاتية، وهي الربط المنطقي والدقيق بين الأبعاد والمتغيرات والمؤشرات للمعاني المستخرجة والتي فككها الباحث واستقاها من المبحوث باستعمال التراث السوسيولوجي، فالتأويل هو عملية الانتقال من لغة المبحوث المفهومة من طرف الباحث التي استنبط واستنتج فهما حولها وتحويلها إلى لغة متخصصة انطلاقا من جهاز مفاهيمي متخصص". **(بن عيسى، بغدادي، 2019، ص5)**،

ثم يأتي بعد ذلك **التفسير** الذي **يعني الوقوف على الأسباب التي أدت إلى ظهور والقيام بالفعل أي البحث عن الدوافع الاجتماعية والموجهات الثقافية التي حكمت الفعل وبهذه الطريقة يقوم بتعميق عملية الفهم**، ففي اعتقاده أن التفسير عنده ليس تفسير سببي ظاهري خارجي كما هو الحال في المنهج الوضعي سواء في العلوم الطبيعية أو في العلوم الاجتماعية هو تفسير فهمي وفهم تفسيري **(بن عيسى ،بغدادي ،2018،ص988)**، **إذن** فتبني المنهج الكيفي في تفسير الظاهرة المدروسة يجعلنا نقف على ثلاث مراحل منهجية وهي: الفهم، التأويل، ثم التفسير، فالفهم يتسنى لنا من خلال استخراج المعاني التي تشكلها المرأة الجزائرية عن الموضوع محل الدراسة، ثم تأتي المرحلة الثانية وهي التأويل والتي يعمل فيها الباحث على ترجمة تلك المعاني المستخرجة من مفردات البحث من لغة عامية بسيطة إلى لغة علمية، لتليها بعد ذلك مرحلة التفسير، والتي يعمل الباحث من خلالها على تفسير الظاهرة المدروسة في ضوء النظريات السوسيولوجية وتفسير الاجتماعي بالاجتماعي ليصل في الأخير إلى فهم المعنى الحقيقي لحدوثها.

2. أدوات الدراسة:

سعت هذه الدراسة لأن يكون بحثنا معمق ويصل للمعاني الحقيقية التي يحملها الأفراد عن الظاهرة محل الدراسة لذلك تم الاستعانة ببعض الأدوات البحثية التي ساهمت مجتمعة في انجاز الدراسة الميدانية بصورة دقيقة، تمثلت هذه الأدوات في الملاحظة، والمقابلة، وتحليل المحتوى.

الملاحظة: «هي وسيلة بحث تتمتع بفوائد كثيرة لا تتمتع بها الوسائل الأخرى لجمع المعلومات، فهي تعطي المجال للباحث أن يلاحظ الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأحداث وتمكنه من ملاحظة سلوكهم وتفاعلاتهم والاطلاع على أنماط وأساليب معيشتهم والمشكلات الحياتية التي يتعرضون لها». (حسن إحسان محمد، 1986، ص 104). **ساعدتنا الملاحظة في ميدان البحث من الوصول إلى بعض الملاحظات التي تخص مفردات الدراسة، وتم استغلالها فيما بعد كمؤشرات ضمن أداة المقابلة.**

المقابلة: إن ما يميز المقابلة هو كونها بالأساس مسعى كلامي محادثتي بين الباحث والمبحوث في إطار تفاعلي معين، حيث يجب أن يكون الباحث مع المبحوث ويتبادل معه أطراف الحديث حول مسألة أو مسائل ما، حيث تعطى للمبحوث حرية معينة في الإدلاء برأيه والتعبير عن تمثلاته لهذه المسائل من دون أي توجيهية في الإجابة، وهذا ما يجعل المقابلة تختلف

تماما عن الاستمارة، ويمكن أن نعرفها بأنها «عملية تقصي علمي تقوم على مسعى اتصالي كلامي من أجل الحصول على بيانات لها علاقة بهدف البحث». **(سعيد، حفصة، 2012، ص 173)،**

قمنا باختيار المقابلة المقننة نظرا لطبيعة الدراسة، لأنه كل ما كان الباحث محددا بدقة أهداف بحثه وطريقة انجازه لدراسته ومجهزا ميدان دراسته بطريقة سيتفادى الكثير من الأخطاء والهفوات **(محمد، أبونصار، مبيضين، 1999، ص57)،**

ويمكننا أن نقول إننا **نلجأ إلى تقنية المقابلة إذا كانت أهداف دراستنا تريد التوقف عند التمثلات والدلالات والمعاني والتصورات التي يمنحها الأشخاص لواقعهم المعيش،** ولا تتوقف عند إحصاء لضروب سلوك معينة ونريد أن نتعمق في معرفة ماهي آراء المبحوث حول مسألة ما أو ظاهرة ما، وننطلق من فكرة مفادها أن ما يقوله المبحوث وما يتلفظ به من شأنه أن يفتح آفاقا للباحث حول ما يريد أن يتعرف عليه من خلال فرضياته، ولكي تكون المقابلة مثمرة وذات فائدة لابد من إنجاز **دليل لها،** يضم هذا الأخير الأسئلة الحرة التي يطرحها الباحث على المبحوث وتضم مواضيع تخص الظاهرة محل الدراسة، هذه المواضيع هي بمثابة مؤشرات لمفاهيم ـــو متغيرات الفرضيات، فدليل المقابلة عبارة عن ترجمة لمؤشرات فرضيات البحث ويساعد دليل المقابلة على تقديم معلومات للتحقق من الفرضيات إذا فهمها المبحوث جيدا، ويمكننا أن نعرف دليل المقابلة بأنه: «الأداة التي ترتكز عليها مقابلة البحث... يحضر ... دليل المقابلة من خلال أسئلة وأسئلة فرعية، مفتوحة وقائمة على أساس التحليل المفهومي الذي تم اجراؤه». **(سعيد، حفصة، 2012، ص 176-178).**

تحليل المحتوى: «هو تقنية غير مباشرة للتقصي العلمي تطبق على المواد المسموعة أو المرئية والتي تصدر عن الأفراد أو الجماعات حيث يكون المحتوى غير رقمي، ويسمح بسحب كيفي أو كمي بهدف التفسير والفهم والمقارنة». **(موريس أنجرس، ص 218)، وتم تطبيق أداة تحليل المحتوى في تحليل محتوى المقابلات التي أجريت مع مفردات الدراسة، وتم تصنيفها فيما بعد على أساس فئة الموضوع.**

3. مجالات الدراسة:

قسمت مجالات الدراسة إلى مجالات عمرانية ومجالات فرعية (اجتماعية) تدخل ضمن هذا المجال العمراني الكبير والمتمثل في ولاية الوادي، (تعرف المدينة باسم وادي سوف، وتعتبر عاصمة ادارية لولاية الوادي، وهي من المدن الصحراوية السياحية التي تقع جغرافيا في الجهة الجنوبية الشرقية من مدينة الجزائر العاصمة، يحدها كل من الجمهورية التونسية من الجهة الشرقية، وولاية ورقلة وبسكرة من الجهة الغربية، وولاية خنشلة وولاية بسكرة وولاية تبسة من الجهة الشمالية الشرقية، وولاية ورقلة من الجهة الجنوبية**). (سميحة ناصر خليف، 2017، ص 01)،**

وعليه تم تقسيم المجالات العمرانية للدراسة بناء على مجموعة من المؤشرات من بينها: طبيعة المنطقة، طبيعة البناء(حديث، تقليدي، أو مزيج بينهما)، التجهيزات الموجودة في المجال، فالمجال العمراني الكبير الذي هو **ولاية الوادي،** تم تقسيمه إلى عدة مجالات عمرانية فرعية، بناء على المؤشرات التي سبق ذكرها وهذه المجالات هي: (**المنطقة أ** وهي ذات بناء حديث، تضم بلدية الوادي، بلدية الدبيلة، بلدية حاسي خليفة، بلدية قمار، بلدية البياضة، **المنطقة ب** وهي ذات بناء تقليدي، تضم بلدية الرقيبة، بلدية الطالب العربي، بلديتي كوينين وتغزوت، بلدية المقرن، بلدية حساني عبد الكريم، بلدية جامعة ووادي العلندة، وبلدية اميه ونسة، **المنطقة ج** وهي منطقة ذات مزيج بين البناء الحديث والبناء التقليدي وتضم: بلدية الرباح، بلدية النخلة، بلدية أم الطيور، بلدية سيدي عمران، بلدية دوار الماء، **المنطقة د** وهي ذات بناء ريفي وتضم بلدية تندلة، بلدية المرارة، بلدية بن قشة، بلدية الحمراية، بلدية اسطيل)، ولأن **المجال الاجتماعي** لا يخضع في تحديده إلى نفس المؤشرات التي يخضع لها المجال العمراني، من تجهيزات وطبيعة المنطقة من حيث نوع البناء الغالب فيها وغيرها، فإنه يتم استخراجه من المبحوث ذاته، فانطلاقا من الفرد محل الدراسة نستطيع الوصول إلى المجالات الاجتماعية التي يتفاعل

فيها، وهذا ما يؤكده بن عيسى في قوله: "أن المجال الاجتماعي لا يمكن تحديده نظريا من طرف الباحث بل يتحدد وفق المعاني التي يعطيها المبحوث له، فهو المعنى الثقافي الذي من خلاله يتفاعل المعنيين ويعملون عن طريق تفاعلاتهم اليومية على إنتاجه وإعادة إنتاجه". (بن عيسى، 2013، ص08)، واستنادا على ذلك تم وضع بعض من المؤشرات التي ساعدتنا في تحديد المجالات الاجتماعية للمبحوثين، **وتظهر أهمية مفهوم المجال الاجتماعي** في كونه يسمح لنا بفهم طبيعة التفاعل الذي ينشأ في مختلف المجالات الاجتماعية التي تتفاعل فيها المرأة الجزائرية وبهذا نفهم طبيعة الأفعال الاجتماعية والممارسات التي تقوم بها لإعادة انتاج (تجديد العلاقة الزواجية) أو عدم اعادة انتاج العلاقة الزواجية، وبناء على ماذا تنتجها أو تتوقف على انتاجها، وهذا ما يساعدنا لاحقا في فهم طبيعة الهوية التي تحملها وتتفاعل بها.

4.خصائص مجتمع وعينة الدراسة:

«إن حجم العينة الضرورية لإنجاز بحث عن طريق المقابلة يكون أقل من حجمها في بحث عن طريق الاستمارة، كون أن المعلومات الناتجة عن المقابلات تكون صحيحة بالسياق ولا تحتاج هذه الصحة أن تؤكد عن طريق احتمال التكرار، فمعلومة واحدة مقدمة عن طريق المقابلة يمكن أن يكون لها وزن مساو أو يعادل معلومة مكررة عدة مرات في الاستمارة». (سعيد، حفصة جرادي، 2012 ص 175).

وعلى هذا الأساس تم اختيار مفردات البحث، فعملية اختيار العينة خضعت أساسا لمبدأ الكيف وليس الكم، فعملية سحب المفردات كانت على أساس أخذ مفردة من كل مجال، وكلما تكررت الإجابة اكتفت الباحثة بأخذ مفردة واحدة فقط ممثلة لذلك المجال، أي أن عملية الاختيار كانت اعتماد على مبدأ التجانس، فكلما كان هناك تجانس في مجتمع البحث تكتفي الباحثة بأخذ مفردة واحدة فقط، وكلما كان هناك تنوع في مجتمع البحث يكون هناك أيضا زيادة في سحب المفردات، **وعليه تمت الدراسة** على بعض من العائلات الجزائرية، فالعائلة هي المجال الاجتماعي المستهدف، هذا المجال الذي أخذنا منه النساء على اختلاف حالتهم الاجتماعية، متزوجات ومطلقات كمفردات بحث، بغرض التحقق من الافتراضات التي انطلقنا منها في الدراسة، واشتملت هذه الدراسة على عينة من النساء، **إذن في هذه الدراسة** تم استهداف العائلة الجزائرية المتواجدة في ولاية وادي سوف كمجال عمراني كبير وأخذنا المرأة كمفردة بحث، هؤلاء النساء الذين يتفاعلون في مجالات عمرانية و اجتماعية مختلفة، تم اختيار المفردات بناء على عدة مؤشرات أهمها المجال العمراني الذي تتواجد فيه المفردة، المجالات الاجتماعية التي تتفاعل فيها، وتم رصد مجمل تفاعلات المفردة الظاهرة والخفية، قصد ضبط مجالها الاجتماعي لكي نصل إلى النموذج الثقافي الذي يحكم هذه المجالات وكيف تتفاعل المرأة من خلاله، ونصل إلى التمثلات التي تحملها هذه المرأة وماهو مصدرها، فمفردات الدراسة إذن لا يوجد تجانس بينهم من حيث التواجد في المجالات العمرانية والمجالات الاجتماعية بالإضافة إلى الاختلاف في المؤشرات الأخرى كالبيانات الشخصية، وطبيعة العائلة التي يتواجدون فيها سواء كانت عائلة نووية أو عائلة ممتدة.

(*أنظر أطروحة دكتوراه غير منشورة، للباحثة صباح زين بعنوان التمثلات الاجتماعية للطلاق وهوية المرأة في العائلة الجزائرية).

II- النتائج ومناقشتها :

مكنتنا هذه الدراسة الميدانية للعائلات الجزائرية بالمجتمع الجزائري من الوصول إلى جملة من النتائج والتي كانت مختلفة عن الافتراض الضمني الذي انطلقنا منه في البداية، والمتمثل في أن العلاقات الزواجية في المجتمع الجزائري فقدت المعنى الحقيقي لها مقارنة بما كانت تحمله من معان في وقت سابق، لكن الحقيقة التي وقفنا عليها من خلال هذه الدراسة هي أن التمثلات التي تحملها المرأة عن العلاقة الزواجية لزالت لغاية اليوم تحمل معنى ذا قيمة يتعزز هذا المعنى كلما كانت هناك علاقات زواجية تقوم على نموذج ثقافي مشترك ومتوافق بين الزوجين، فالعلاقات الزواجية إذن لاتزال تحمل

معنى، الشيء المختلف اليوم وهذا ما وقفنا عليه عند بعض مفردات الدراسة هو عدم قدرتهم على تجاوز بعض العوائق التي تعترض حياتهم الزوجية، مقارنة بما كانت تفعله النساء في وقت سابق وعاد هذا حسب دراستنا للنموذج الثقافي المتبنى من طرف المرأة الجزائرية، فالنموذج الثقافي في وقت سابق كان أساسه المجتمع أو كما يطلق عليه دوركايم الضمير الجمعي، فكان للمجتمع دور كبير في ضبط أفراده، هذا المجتمع الذي انشطر اليوم وتفرع لعدة مجالات اجتماعية وأصبح لكل مجال اجتماعي نموذج ثقافي يحكمه، والمرأة في تفاعلاتها المختلفة في هذه المجالات جعلها ذلك تكتسب أكثر من نموذج ثقافي واحد، هذا التعدد في النماذج فتح المجال أمام المرأة لقبول أو رفض النموذج الثقافي الذي تريد التفاعل معه فوجدناها في حالات عديدة تتفاعل بنماذج ثقافية مختلفة حسب المجال الذي تتواجد فيه، وكان الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو محاولة فهم ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، عملية الفهم هذه كما سبق الذكر تأتي من خلال فهم المعاني التي تحملها المفردات عن الظاهرة محل الدراسة كنقطة أولى ثم بعد ذلك نسعى إلى تأويل هذه المعاني إلى لغة علمية، وبغرض الفهم انتقلنا إلى الفرد كوحدة للدراسة لنصل من خلاله إلى فهم السياق العام للظاهرة، فمرت عملية الفهم من خلال وقوفنا على عدة جزئيات أهمها: الوقوف على التمثلات التي تحملها المرأة الجزائرية عن الزواج والعلاقة الزواجية، النموذج الثقافي الأصلي والنموذج الثقافي المشكل في المجال التفاعلي الجديد، والهوية التي تحملها المرأة وتتفاعل بها ومن خلالها تنتج أو تعيد انتاج علاقتها الزواجية.

- التمثلات التي تحملها المرأة عن العلاقة الزواجية، كانت **مختلفة من مفردة إلى أخرى** وعاد هذا الاختلاف إلى عدة متغيرات أهمها اختلاف طريقة **التنشئة الاجتماعية** التي تلقتها المرأة في مرحلة ما قبل الزواج، بالإضافة إلى اختلاف **النموذج الثقافي** الذي كانت تتفاعل به **أمهات المفردات** ولما خلفه هذا النموذج من آثار على النساء مفردات الدراسة، فمنهم من أتت بنموذج الأم حتى في مجالها الأسري الجديد وتفاعلت به، ومنهم من توقفت عن التفاعل به، نظرا لرغبة المفردة في التخلي عنه، أو لأنها لم تستطع التفاعل به ضمن المجال التفاعلي الجديد.

- كانت **التمثلات التي تحملها المرأة عن العلاقة الزواجية تحمل معان مختلفة**، منها من كان ذا **معنى ديني** فشكلت العلاقة الزواجية معنى **الرابط الديني** لدى بعض مفردات البحث، ومنهم من كانت تتمثل الزواج والعلاقة الزواجية بأنها **مشروع أسري**، له أسس وقواعد وتم التخطيط له على المدى البعيد، فالمفردة هنا التي تحمل هذا المعنى هي تعي جيدا المعنى الحقيقي للأسرة، **وكمثال هنا المقابلة رقم(01)**، حيث تقول المفردة: "أنا نشوف أنه الزواج والعلاقة الزوجية يعني تكوين أسرة"، في حين أن البعض من مفردات الدراسة كانوا **يتمثلون الزواج والعلاقة الزواجية على أنها حل للهروب من الوصم الاجتماعي** الذي طالهم كونهم تأخروا عن الزواج مقارنة بنظيراتهم من الفتيات، ومثال ذلك المقابلة رقم(09)، حيث تقول المفردة: "انا كنت نشوف الزواج انه الحل الوحيد إلي نهرب ليه من حياتي القاسية والي عشت فيها، مكانش عندي حل غير الزواج، وكنت حابة نتزوج باه ما يبقوش أهلي والي يعرفوني يعايروا فيا بلي كبرت وما تزوجتش وهذا الشيء كان يقلقني".

-المفردات الذين كانوا يحملون نموذج ثقافي مشترك كانت تمثلاتهم عن العلاقة الزواجية تحمل معنى القدسية، فالنموذج الثقافي هنا عزز هذه التمثلات، حيث تم تشكيل هذا النموذج من طرف الزوجين ومن خلال تخليهم عن النماذج السابقة التي كانوا يتفاعلون بها، يظهر النموذج الثقافي المشترك، **من خلال عدم تبني الزوج للنموذج الثقافي الذي كان سائد في أسرته سابقا قبل الزواج، وبدخوله في تفاعل جديد وتشكيل مجال اجتماعي أسري(زوج وزوجة)، ظهر النموذج الثقافي الخاص بهم هو وزوجته، وبناء على رفضهم للنماذج السابقة، تشكل نموذج جديد وتفاعلوا به، فالنموذج الثقافي التوافقي (المشترك بين الزوجين)** يتم تأسيسه من طرف الزوجين إما بالتخلي عن النماذج الثقافية السابقة أو من خلال تبني نموذج ثقافي مشترك دون تدخل أطراف أخرى، المجال الاجتماعي الأسري الذي أساسه نموذج ثقافي خاص يكون مجال ذا هوية فردية ويكون أفراده فاعلين، من **مؤشرات هذا النموذج هو وجود الخصوصية في المجال الأسري،**

ومن بين مؤشرات الخصوصية نجد، اتخاذ القرارات يكون مصدره الزوجين فقط، مناقشة كل ما يخص الأبناء ومستقبلهم، علاقتهم بالمجالات الأخرى علاقة اجتماعية وليس علاقة تفاعل، فكلما كان طرفي العلاقة الزواجية يتفاعلان **بنموذج ثقافي توافقي (مشترك)،** يكون هناك دائما اعادة انتاج (تجديد) للعلاقة الزواجية.

وهذا ما يتفق مع أحد الفرضيات الجزئية للدراسة والتي تقول بأن تشكل مجال اجتماعي أسري بنموذج ثقافي توافقي (مشترك) يؤدي إلى استمرار العلاقة الزواجية. مهما يكن فإن ضمان استمرار واستقرار النسق الأسري يقوم أساسا على طبيعة العلاقة الزوجية أي **(أن طبيعة البناء الأسري تتحدد أساسا في نموذج طبيعة العلاقات والتفاعلات بين الزوجين بالإضافة إلى أطفالهما).** (بلقاسم الحاج، 2008، ص 59).

-فيما يخص التمثلات الخاصة **بتشيؤ العلاقة الزواجية، ففقدت العلاقة الزواجية معناها الحقيقي تدريجيا عند مفردات الدراسة الذين لم يتمكنوا من تشكيل نموذج ثقافي مشترك مع أزواجهم، أي أن أحد الزوجين أو كلاهما معا بقي في حالة اغتراب لمجالات اجتماعية أخرى،** فاغتراب الزوجين لمجالات اجتماعية أخرى غير مجال تفاعلهم المشترك**(أسرتهم الخاصة، زوج وزوجة)،** يجعلهم أقل تفاعلا في المجال الأصلي، متفاعلين بشدة في باقي المجالات، **ومن بين أهم مؤشرات هذا الاغتراب، تفاعل ضعيف داخل المجال الأسري للزوجين، يقابله تفاعل قوي في مجال آخر،** وتكون العلاقة بين هذين الزوجين **علاقة عمرانية** فقط وليس هناك تفاعل، **وتعني العلاقة العمرانية وجود الزوجين في مجال عمراني واحد وهو المنزل لكن، دون تفاعل بينهما أو وجود تفاعل ضعيف، عادة ما يكون فقط لأمر ضروري كالأكل أو أمر يخص الأبناء،** وهذا من أهم مؤشرات حدوث الطلاق فيما بعد.

-بالنسبة **للمعاني التي تحملها المرأة عن الطلاق** كونه: **وصمة اجتماعية، آخر الحلول لعلاقة تسودها المشاكل وعدم التفاهم، أصعب شيء تتوجه إليه المرأة، أبغض الحلال،** فالملاحظ أن الطلاق لزال لحد الساعة يحمل دلالات ذات معنى سلبي في مجتمعنا، تخف حدة هذا المعنى، كلما دخلت المرأة في تفاعل جديد بعد طلاقها.

- لا تستمر المرأة في إعادة انتاج علاقتها الزواجية لكونها مشروع أسري أو شيء مقدس كما سبق وذكرنا بل عاد ذلك أيضا إلى الحتمية التي يمارسها المجتمع عليها، **فخوف المرأة من رفض مجالها الاجتماعي الأصلي لها،** يجعلها تعيد انتاج العلاقة الزواجية، **فهيمنة المجتمع** لا تزال موجودة في مجال الدراسة (ولاية الوادي)، نظرا للطبيعة المحافظة التي تمتاز بها الولاية، وهذا ما تطابق مع ما أشار إليه **"بيار بورديو"** في حديثه عن العلاقة بين أفراد الأسرة الجزائرية، حيث يرى بأن «هذه العلاقة تتميز بنوع من الاحترام والخوف، احترام تام لأنماط السلوك المعترف بها من طرف الجماعة، والخوف الدائم من عقاب ولوم الآخرين أثناء عدم احترامه لبعض القواعد، ومثل هذا السلوك هو ناتج عن عملية التربية والتنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ صغره إلى غاية رشده، وتستمر جذور وآثار هذه العملية حتى كهولة وشيخوخة الفرد، وهذا راجع لمدى فعالية التنشئة الاجتماعية على نفسية وشخصية الفرد، فالمشاعر الفردية ليست هي بالغائية، ولكنها يجب أن تبقى خفية مقموعة وكل سلوك لا يتوافق و المعايير أو الأحكام الأمرية يعتبر سلوكا مرفوضا من طرف العائلة». **(بلقاسم الحاج، 2008، ص58).**

- المرأة التي تمتلك هوية فردية تسعى دائما لتجديد علاقتها الزواجية، والتغلب على كل العوائق التي تعترضها نظرا لرغبتها في المحافظة على مجالها الأسري الذي شكلته، يتم تجديد هذه العلاقة في عدة جوانب منها المادي، العاطفي، الاجتماعي.

-تسعى المرأة لإعادة انتاج علاقتها الزواجية (الاستمرارية في تجديد علاقتها)، لكن غياب الخصوصية في المجال الذي تتفاعل فيه وخضوعها لسلطة المجال الخارجي يعيق عملية اعادة انتاجها، وتكون هويتها هنا مشتتة بين الخضوع لسلطة المجال الخارجي وبين التفاعل بالنموذج الثقافي الذي شكلته.

- تلجأ المرأة إلى الطلاق أو عدم إعادة إنتاج للعلاقة الزواجية بسبب عدم وجود نموذج ثقافي مشترك بينها وبين الزوج، هذا النموذج وحسب الدراسة كان غير مؤسس له في الحياة الزوجية بسبب اغتراب أحد الزوجين لنماذج ثقافية

أخرى، وبالتالي تكون تفاعلاتهم أكثر شدة في المجالات الاجتماعية الفرعية أكثر منها في مجالهم الأسري، وكذلك من خلال خضوع أحد الزوجين لسلطة مجال آخر كسلطة الأم، سواء بالنسبة للزوج أو الزوجة. وباختلاف النماذج الثقافية التي تحكم هذا المجال اختلفت أيضا هويات هؤلاء الأفراد، وهذه النتيجة أتت لتؤكد صحة الفرضية الأولى في الدراسة.

- لا يوجد تأثير للمجالات العمرانية على مفردات الدراسة والتمثلات التي يحملونها عن العلاقة الزواجية وحتى عن الطلاق، مضامين المجالات الاجتماعية والممثلة في المجال الأصلي (الأسرة) هي التي لها أثر كبير على تمثلاتهم، وعلى إنتاجهم أو إعادة إنتاجهم للعلاقة الزواجية، ومثال ذلك الحالة رقم(18) التي تتواجد بالمنطقة العمرانية (ج) والتي تتميز بمزيج من البناء التقليدي والحديث، وتتوفر على بعض التجهيزات العمومية وكذا الضرورية ويغلب عليها النشاط الخدماتي والزراعي ويقوم هذا المجال على العلاقات الأولية ذات الطابع الأولي وتغلب عليه علاقات القرابة والمصاهرة، فتمثلاتها لم تكن انعكاسا على مضامين المجال العمراني الفرعي الذي تتواجد فيه بل كانت انطلاقا من النموذج الثقافي الذي تحمله وتتفاعل به أي انطلاقا من مجالها الاجتماعي الذي تتفاعل فيه وليس المجال العمراني الفرعي.

- هناك **تقارب وتشابه كبير بين المضامين التي تحملها المجالات الاجتماعية في المجال العمراني الكبير والممثل بولاية الوادي**، ويعود هذا **للتجانس** الذي يميز المنطقة وعدم وجود تنوع ثقافي كبير بين مختلف دوائر وبلديات الولاية، ظهر ذلك من خلال الاجابات المتقاربة لمفردات الدراسة.

-هويات مفردات الدراسة كانت انعكاسا للمضامين الاجتماعية بالمجالات الاجتماعية التي يتفاعلون فيها، فالنموذج الثقافي الذي يحكم ذلك المجال الاجتماعي كان له الأثر الواضح في تشكل هويات مفردات الدراسة، **وكلما كانت المفردة تتفاعل بشدة في ذلك المجال الاجتماعي** كلما ظهر **النموذج الثقافي على أنه المحرك الأساسي لتفاعلاتها**، وكلما **كانت درجة انتمائها للمجال ضعيفة** كلما كانت هويتها **ترجمة لما تحمله المضامين الثقافية للمجالات الاجتماعية الأخرى** التي تتفاعل فيها بشدة. وسنعطي أمثلة عن الهويات التي توصلنا لها عند مفردات الدراسة:

- الحالة رقم 01: نستنتج من خلال المقابلة التي أجريت مع هذه الحالة بأنها انتقلت من مجال اجتماعي يحمل نموذج ثقافي إلى مجال اجتماعي آخر يحمل نموذج ثقافي مغاير، هذا الاختلاف في النماذج الثقافية جعل المفردة في بداية علاقتها الزواجية تندمج في المجال الاجتماعي الجديد لكن بعد ذلك ونظرا لوجود سلطة خارجية للمجال وبغياب الخصوصية والاستقلالية، انسحبت المفردة من المجال التفاعلي الجديد الذي دخلت فيه وشكلت مجال اجتماعي تفاعلي خاص بها هي والزوج، تشكل مجالها الأسري الجديد لم يكن بالنموذج الأولي الذي أتت به ولا من خلال خضوعها لنموذج الزوج، بل كان هذا النموذج متبنى من طرف الزوجين نظرا لرفضهما للنماذج الثقافية السابقة، فهوية المرأة هنا هوية فاعلة لأنها استطاعت الخروج من سيطرة المجال الكبير وشكلت مجالها الأسري الخاص وكانت معاني المجال مشتركة بينها وبين الزوج.

- الحالة رقم 02: نستنتج من خلال المقابلة التي أجريت مع هذه الحالة بأنها انتقلت من مجال اجتماعي يحمل نموذج ثقافي إلى مجال اجتماعي آخر يحمل نموذج ثقافي مغاير، هذا الاختلاف في النماذج جعل المفردة تتخلى عن النموذج الثقافي السابق وهذا نظرا لعدم رغبتها في التفاعل به في مجالها الجديد، فخضعت للنموذج الثقافي الجديد، فإنتاج المعاني هنا كان من خلال النموذج الجديد وبالتالي فهوية المرأة هنا كانت خاضعة لأنها خضعت لسلطة المجال الجديد فالمعاني كانت من انتاج الزوج، والزوجة اكتفت باستهلاكها فقط، فهذا يعني أنها تتفاعل بهوية مغتربة للنموذج الثقافي للمجال الأسري.

- الحالة رقم (20): نستنتج من خلال المقابلة التي أجريت مع هذه الحالة بأنها انتقلت من مجال اجتماعي يحمل نموذج ثقافي إلى مجال اجتماعي آخر يحمل نموذج ثقافي مغاير، هذا الاختلاف في النماذج الثقافية ولّد حالة صراع بين طرفي العلاقة الزواجية، ونتج عن ذلك ضعف في شدة التفاعل داخل المجال الاجتماعي الأسري قابله تفاعل قوي في

مجالات اجتماعية أخرى، وكانت هوية المفردة هنا منسحبة من مجالها الاجتماعي الأسري مغتربة لمجالات أخرى، ولأنها لم تستطع أن تنتج المعاني في مجالها الأسري انسحبت واغتربت لمجالات اجتماعية أخرى.

IV- الخلاصة :

نستنتج من خلال ماتم عرضه أن الأسرة الجزائرية الحديثة تواجه تحديات كبيرة أعمق بكثير من التحديات التي واجهتها في زمن مضى، هذه التحديات اتضحت من خلال الدراسة في كيف يمكن للأسرة الجزائرية الحديثة أن تبني نفسها من جديد كل ما واجهتها عوائق تحول دون مواصلة التشكل، فالتغيرات التي شهدها العالم أثرت بدورها على المجتمع الجزائري ووصلت حتى إلى أعماقه ممثلة في تمثلات افراده، فالانتقال من مفهوم المجتمع إلى مفهوم المجال الاجتماعي جعل الفرد الجزائري إلى حد ما ينفصل تدريجيا من الجماعة وقيمها والأسس التي تؤطرها ويتجه أكثر فأكثر إلى الفردانية والبحث عن تحقيق هويته التي تمثله في ظل كل هذه الهويات الموجودة حوله، ما خلف على مستوى الكثير من الأفراد عدم القدرة على امتلاك نموذج ثقافي يستطيع الصمود ومواجهة هذه التغيرات، أو على الأقل أن يكون هذا النموذج مرنا ليتمكن الفرد من خلاله من التفاعل والتأقلم مع الوضع الجديد، وهذا ما يشرح فعليا وضع المجتمع الجزائري الذي يتجه أفراده إلى تشكيل هوياتهم وذواتهم والخروج من سيطرة المجتمع عليهم، ويتحدث الباحثون اليوم عن "أهم وأعقد أزمة للهوية يمكن أن يواجهها الفرد خلال مراحل حياته المختلفة تتلخص حسبهم في الاضطراب الوظيفي للثقافة، والذي يؤدي إلى عدم امتلاك هوية ثقافية، حيث لا يتمكن الفرد هنا من تبني نمط ثقافي معين كالإحساس بالاغتراب داخل المؤسسة، بحيث تصحب هذه الحالة أزمة أخرى ألا وهي غموض الأدوار حيث لا يستطيع الفرد أن يتموقع أو أن يأخذ مكانا بالنسبة للآخرين، مما يجعل عملية التعريف بالذات صعبة إن لم نقل مستحيلة لما يحدث من خلط بين الثقافات والأدوار تعبر عن هذه الحالة عن عدم استقرار الهوية" (كاري، 2012، ص53). وهذا ما يوافق ما توصلنا له من نتائج ذكرت أعلاه.

بناء على الدراسة التي قمنا بها تبين لنا من خلالها أن الفهم الصحيح لموضوع العلاقات الزواجية ولمدى قداستها أو تشيؤها يكون من خلال الوقوف على التمثلات التي تحملها المرأة عن هذا الموضوع، فالوقوف على مدى تغير التمثلات التي تحملها المرأة من عدمها تسنى لنا من خلال محاولة فهمنا للنموذج الثقافي الذي تتبناه وتتفاعل به، هذا النموذج الذي هو عبارة عن عادات وتقاليد ورموز ومعاني حملتها المرأة طيلة فترة حياتها سواء كانت هذه المعاني من أسرتها الأولية أو من خلال المحطات التي مرت بها كالمدرسة، الجامعة، مجال العمل، المجال الافتراضي وغيرها، ففهم الكيفية التي تشكل بها النموذج الثقافي للمرأة الجزائرية جعلنا نصل فعليا لتفسيرات عميقة للأفعال التي تقوم بها هذه الأخيرة في مجالات تفاعلها وبناء على ماذا تتم تلك الأفعال والتفاعلات وبالتالي حاولنا تحديد الهوية التي تتفاعل بها.

من خلال هذه الدراسة استطعنا التركيز على جانب مهم جدا في فهم الأسرة الجزائرية الحديثة، ألا وهو المعنى الحقيقي للأسرة وللتفاعل الحاصل داخلها وبين أفرادها، فكلما **كان تفاعل الأفراد داخل الأسرة ضعيفا مقارنة بتفاعلهم في المجالات الأخرى (أسرة أحد الزوجين، مجال العمل، الاصدقاء)، كلما كانت نسبة التصدع داخل الأسرة كبيرة** و هذا موضوع جد مهم ووجب أن نوليه الاهتمام الكافي كوننا باحثين في السوسيولوجيا.

بالرغم من التزايد الملحوظ في حالات الطلاق، إلا أن ذلك **لم يعد لعامل تمثلات العلاقة الزواجية بأنها شيء غير مقدس**، فالعلاقة الزواجية في المجتمع الجزائري لزالت تحمل معاني ذات قيمة بالنسبة للفرد والمجتمع، وكانت حالات لجوء النساء مفردات الدراسة للطلاق، **ليس نتيجة لفقدان العلاقة الزواجية لمعناها الفعلي المقدس**، وإنما كان نتيجة لعوامل أخرى من بينها **عدم وجود نموذج ثقافي مشترك بين الزوجين، وعدم قدرة أحد طرفي العلاقة على تجاوز العوائق التي واجهتهم في حياتهم الزوجية**، سواء كانت هذه العوائق من داخل مجال تفاعلهم أو خارجة عنه، فتبني المرأة الجزائرية لنموذج ثقافي غير قادر على تجاوز العوائق هو الذي سهل الوصول إلى الطلاق.

- العلاقة الزوجية يتم **إعادة إنتاجها (تجديدها وديمومتها)، من خلال وجود نماذج ثقافية مشتركة بين الزوجين**، أي أنه تم الاتفاق على التفاعل بنموذج ثقافي موحد، ويظهر كسبب ثاني لإعادة إنتاج العلاقة الزوجية هو خضوع أحد طرفي العلاقة للنموذج الثقافي للطرف الآخر، أي أنه كلما كان هناك اغتراب من طرفي العلاقة (أحد الزوجين) للطرف الثاني استمرت الحياة الزوجية، لكن تكون الهوية هنا هوية مغتربة.

- ما يجعل **العلاقة الزوجية تتوقف عن إعادة الإنتاج هو اغتراب أحد الزوجين أو كلاهما لمجالات اجتماعية أخرى (أسرة أحد الزوجين، مجال العمل، مجال الأصدقاء)، تحمل نماذج ثقافية مختلفة**، ويكون التفاعل في هذه المجالات أكثر منه في المجال الأسري للزوجين، سواء كانت هذه المجالات ممثلة في الأسر الأصلية للزوجين، أو حتى مجالات أخرى كمجال العمل مثلا.

- **الإحالات والمراجع:**

1- ابراهيم لطفي، طلعت، وعبد الحميد الزيات، كمال. (د.ت). **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**. مصر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

2- إحسان محمد، حسن. (1986). **الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي**. لبنان: دار الطبعة للطباعة.

3- أنجرس، موريس. (2006). **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية تدريبات عملية**. (ترجمة بزيد صحراوي كمال بوشرف سعيد سبعون). الجزائر: دار القصبة للنشر الجزائر.

4- بن عمر، سامية، وبن خليف، ربيعة. (2017). العوامل الاجتماعية للطلاق، **مجلة العلوم الاجتماعية**، (26)، 60.

5- بن عيسى، محمد المهدي. (2013). من أجل سوسيولوجيا لمجتمع الاتصال "الإذاعة المحلية ذات أو موضوع"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، (10)، 08-09.

6- بن عيسى، محمد المهدي، وبغدادي، خيرة. (2018). المنهج الكيفي في المعرفة السوسيولوجية الفهم والتأويل بين الفلسفة وعلم الاجتماع.**مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية**، (33)، 988.

7- بن عيسى، محمد المهدي، وبغدادي، خيرة. (2019). المنهج الكيفي 2، الفهم: التأويل والتفسير. **مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية**، (04)، الرابع، 4-5.

8- بن عيسى، محمد المهدي، وبوسحلة، ايناس. (2011). تجاوز الإعاقة بين آليات الدمج وتشكيل الهوية-مقاربة سوسيولوجية. **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، (عدد خاص)، 520-523.

9- الحاج، بلقاسم. (2008). **المرأة ومظاهر غير النظام الأبوي في الأسرة الجزائرية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، الجزائر.

10- خلف عبد الجواد، مصطفى، والجوهري، محمد. (2002). **قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع**. القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

11- خليف، سميحة ناصر. (2017)، "مدينة الألف قبة"، [مقال على الشبكة] https://mawdoo3.com (12 مارس 2018).

12- خليل تركية، بهاء الدين. (2004). **علم الاجتماع العائلي**. سوريا: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.

13- داحي، اسماعيل. (2014). **التفاعل الاجتماعي في السكن الاجتماعي الجماعي وأثره على نمط الأسرة.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

14- سبعون، سعيد، وجرادي، حفصة. (2012). **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع**. الجزائر: دار القصبة للنشر.

15- سليم الغزوي، فهمي، وخزاعلة، عبد العزيز علي، وعمر، معن خليل. (2000). **المدخل إلى علم الاجتماع**. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

16- شكري، علياء، والخولي، حسن، وزايد، أحمد. (1988). **المرأة في الريف والحضر دراسة لحياتها في العمـــل والأســـرة**. مصر: دار المعرفة الجامعية.

17- عبد الله ناصر، إبراهيم. (2011). **علم الاجتماع التربوي**. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

18- عبد المعطي، عبد الباسط. (1998). **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**. الكويت: عالم المعرفة.

19- عبيدات، محمد، وأبو نصار، محمد، ومبيضين، عقلة. (1999). **منهجية البحث العملي (القواعد والمراحـــل والتطبيقـــات**. الأردن: دار وائل للطباعة والنشر.

20- عودة، محمود. (د.ت). **أسس علم الاجتماع**. لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

21- غدنز، أنتوني. (د.ت). **علم الاجتماع مع مدخلات عربية**. (ترجمة وتقديم فايز الصياغ). لبنان: المنظمة العربية للترجمـــة بيروت.

22- نادية أمينة، كاري. (2012). **العامل الجزائري بين الهوية المهنية وثقافة المجتمع**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

الطالبة صباح زين ، أ.د.بن عيسى محمد المهدي ، **(2021) الطلاق في المجتمع الجزائري: تمثلات العلاقة الزواجية لدى المرأة الجزائرية بـــين القدسية والتشيؤ** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 13(04)/ 2021، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلـــة، ص.ص 177- 192.